

تقييم المخاطر الائتمانية المحتملة وأثرها على الربحية

دراسة تحليلية عن المصرف الليبي الخارجي خلال الفترة 2010-2018"

أ.عبد الغفار الشارف الجنفراوي / جامعة طرابلس / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر المخاطر الائتمانية المحتملة على الربحية للمصرف الليبي الخارجي خلال الفترة من (2010-2018) حسب ما هو معتمد من إدارة المصرف، حيث استخلصت البيانات المالية من واقع التقارير المالية السنوية للمصرف محل الدراسة؛ وانتهجت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS-22)؛ ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار سلوك المخاطر الائتمانية المحتملة وبيان أثرها الربحية المتمثلة في العائد على حقوق الملكية. وأظهرت نتائج الدراسة بعد التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حسب اختبارات ((Kolmogorov – Smirnov و (Shapiro-Wilk)؛ أن مخاطر الائتمان ليس لها تأثير على عائد الملكية من خلال اختبار الانحدار البسيط ومعامل الارتباط؛ بالرغم من أن بواقى النموذج لا يوجد بها ارتباط تسلسلي ولا تعاني من اختلاف التباين، كما أوصت الدراسة بعدة توصيات أبرزها العمل على زيادة حجم القروض الممنوحة بما يتلاءم مع الزيادة الحاصلة في حجم رأس المال، كذلك زيادة الأوزان النسبية للموجودات الخطرة التي من شأنها زيادة الربحية .

Study Abstract

The study aimed to assess the impact of potential credit risks on the profitability of the Libyan foreign bank during the period from (2010-2018) as approved by the bank's management, where the financial statements were extracted from the annual financial reports of the bank under study, and this study adopted the descriptive analytical method using the statistical program (SPSS-22); to achieve the objectives of the study, the behavior of potential credit risks was tested and their profitability impact on return on equity was demonstrated. The results of the study showed after confirming that the data follow the normal distribution according to the tests of (Kolmogorov – Smirnov) and (Shapiro-Wilk); that credit risk has no effect on the return

on ownership through a simple regression test and correlation coefficient. Risky that will increase profitability.

الكلمات المفتاحية: المخاطر، الربحية، المخاطر الائتمانية، العائد على حقوق الملكية.

المقدمة

يعتبر الجهاز المصرفي بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة عصب الحياة الاقتصادية في أي بلد، وأن سلامته تنعكس على سلامة وأداء الاقتصاد عموماً باعتبار أن المصارف هي المسؤول الأول عن تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ونتيجة لتعدد الوظائف التي تقوم بهل المصارف التجارية وتوسع عملياتها الادخارية والائتمانية والاستثمارية، يتعرض النشاط المصرفي لمجموعة من المخاطر كمخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان بصوره المتعددة وغيرها من المخاطر غير المالية (مخاطر التشغيل)

التي من شأنها جميعاً أن تؤثر إلى حد ما على أداء المصارف التجارية بصوره المختلفة. حيث تشكل المصارف والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع المصرفي مؤشراً رئيساً على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة، من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة، تساعد كثيراً في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية.

ومما سبق نجد أن ظهور المخاطر وتطورها مرتبط بشكل أساسي بتطور نشاط المصارف وازدياد الخدمات التي تقدمها، إلا أن حجم هذه المخاطر متفاوت من مصرف إلى آخر نظراً لاختلاف حجم ونوعية الأصول، وجاءت هذه الدراسة للتركيز على مخاطر الائتمان وبيان أثره على الأداء المالي متمثلاً في عائد الملكية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في وجود أنواع من المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف التجارية، قد تؤثر على ربحيتها بفعل طبيعة أعمالها والتغيرات المتسارعة في عالم المال والاقتصاد العالمي خاصة أن المصرف يعمل خارج اطر الدولة وأن معظم أصوله الاستثمارية وقروضه الممنوحة مقومة بالعملات الأجنبية . وتقوم هذه الدراسة على قياس هذه المخاطر والمتمثلة في مخاطر الائتمان وبيان أثرها على مؤشر العائد على حقوق الملكية ، حيث تم اختيار مخاطر الائتمان بعد

الإطلاع على التقارير المالية السنوية للمصرف وأتضح أن هذه المخاطر هي من أكثر الأنواع التي يواجهها المصرف حسب توصيات مجلس الإدارة.

وتأسيساً على ذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل البحثي التالي:

هل تؤثر المخاطر الائتمانية على الربحية (عائد الملكية) ؟

1- هل تؤثر مخاطر الائتمان على عائد حقوق الملكية للمصرف الليبي الخارجي ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بالدرجة الأولى، إلى التعرف على المخاطر المالية التي تواجه المصرف الليبي الخارجي وبيان أثرها على الأداء المالي، ويمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

1- التعرف على المخاطر المالية التي تواجه المصرف الليبي الخارجي وبيان أثرها على الأداء المالي.

2- قياس أثر المخاطر المالية (مخاطر الائتمان) على الأداء المالي للمصرف.

3- المساعدة في ترشيد قرارات إدارة المخاطر المالية بالمصرف، وتقديم توصيات لتلافي السلبات وعلاج المشكلة.

أهمية الدراسة:

بالنسبة للعلم: تبرز أهمية الدراسة بالنسبة للعلم في معرفة أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي، مما يساهم في تطور المفهوم العام للمخاطر المالية التي تواجه المصارف، وإمكانية التحكم بهذه المخاطر لمواجهة التأثيرات السلبية المحتملة، من خلال الاعتماد على نظريات إدارة المخاطر المالية، كما تساهم الدراسة في معرف طبيعة واتجاه العلاقة بين مخاطر الائتمان والأداء المالي، وفيما إذا كانت هذه العلاقة تتفق مع أدبيات التمويل من حيث أن الأصل الذي يحمل مخاطر أعلى يتولد عنه عائد أعلى.

بالنسبة للمجتمع: تساهم الدراسة في توفير معلومات إضافية في شكل نتائج وتوصيات عن المخاطر المالية التي تواجه المصارف، مما يعود بالفائدة على العديد من الأطراف، سواء كانوا مستثمرين، أو مساهمين، أو موديعين، أفراد ومؤسسات، للمحافظة على استثماراتهم وتحقيق أكبر عائد ممكن.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرَت هذه الدراسة على المصرف الليبي الخارجي التي تقع إدارته في مدينة طرابلس وهو مصرف غير مقيم ، وقد تم اختيار المصرف نظراً لجودة الأصول التي يمتلكها، وتنوع المحفظة الائتمانية والاستثمارية لديه ، كذلك اتباعه لمعايير المحاسبة الدولية في اعداد القوائم المالية.

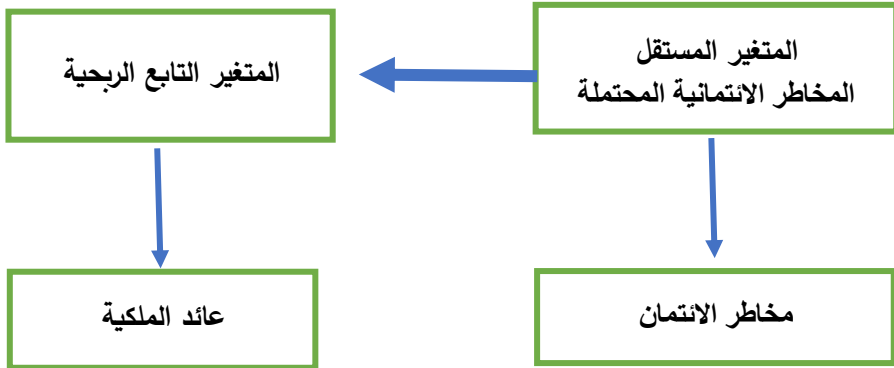
الحدود الزمنية: اعتمدت هذه الدراسة على التقارير المالية السنوية للمصرف الليبي الخارجي خلال الفترة من (2010م-2018م) وهي الفترة المعتمدة من الجهات الرقابية.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية واحدة تتمثل في :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر المالية (مخاطر الائتمان) على الأداء المالي (عائد الملكية).

أنموذج الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحث إستناداً على دراسة (وهدان، 2017)

الدراسات السابقة:

1. دراسة وهدان (2017) "أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية التي تواجه البنوك التجارية (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال) على الأداء المالي (العائد على

الأصول، العائد على الملكية، العائد على السهم، معدل دوران السهم) من خلال دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عُمان المالي عن الفترة من (2008-2015)، استخدم فيها الباحث بيانات مالية مستخرجة من القوائم المالية للبنوك عينة الدراسة، وتحليلها إحصائياً عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews، كما استخدم منهجية Panel data لإختبار فرضيات الدراسة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن مخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ترتبط بعلاقة عكسية ومعنوية مع معدل العائد على الملكية، كما اتضح أن مخاطر سعر الفائدة ترتبط بعلاقة عكسية مع العائد على السهم كذلك، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة هي الأقرب عن الدراسة الحالية حيث أنها اشتملت كافة متغيرات الدراسة الحالية مع اختلاف طرق قياسها والإختبارات الإحصائية، كما أن الدراسة الحالية قد اقتضت على دراسة متغيرين كمتغيرات مستقلة ومتغيرين كمتغيرات تابعة.

2. دراسة أبو خريص (2011) "أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أنواع المخاطر المصرفية (المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر سعر الفائدة) التي تتعرض لها المصارف التجارية الليبية، وبيان الأثر الذي قد تحدثه هذه المخاطر على ربحية تلك المصارف والمتمثلة في العائد على الأصول. وأجريت هذه الدراسة على مصرف التجاري الوطني ومصرف الصحاري ضمن فترة زمنية امتدت من (2001-2010) واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار الخطي لتحليل بيانات الدراسة بالاعتماد على تحليل النسب المالية، وأظهرت نتائج الانحدار الخطي المتعدد أن العلاقة بين المخاطر المصرفية مجتمعة والعائد على الأصول علاقة طردية، أما بخصوص الانحدار الخطي البسيط، أكدت أهم النتائج أن هناك علاقة طردية بين مخاطر الائتمان والعائد على الأصول، كما أن لا يوجد أثر لمخاطر سعر الفائدة على العائد على الأصول.

3. دراسة اشكيرو (2010) "تقييم المخاطر وأثرها على أداء البنوك التجارية الأردنية"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مؤشرات المخاطر المعتمدة على مؤشرات الأداء ومؤشرات الأداء المعدلة بالمخاطر وفقاً لمنهجية لجنة بازل خلال الفترة من (1994-2008) وهي فترة الدراسة ذاتها، وركزت الدراسة على منهجيات يتم من خلالها تقدير المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية، وقد خلصت الدراسة إلى أن مؤشرات الأداء لعينة المصارف وعددها (5) مصارف تجارية وكذلك القطاع المصرفي كاملاً تتأثر بمؤشرات المخاطر المحددة بالقوائم المالية (مخاطر

الائتمان ومخاطر سعر الفائدة) ، ولا تتأثر بالنسب المالية المعنية بمؤشرات المخاطر الناجمة عن تحركات أسعار أسهم هذه الصارف.

4. دراسة الغصين والعلي (2011) "أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف"

هدفت الدراسة بالدرجة الأولى إلى معرفة أثر المخاطر المالية على أداء المصارف وتحديد المخاطر المالية المصرفية ضمن الصناعة المصرفية السورية، وقام الباحث بجمع البيانات المالية اللازمة عن المصارف التجارية المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية وتحليلها إحصائياً، واشتملت عينة الدراسة على عدد (6) مصارف خلال الفترة ما بين (2006-2010).

تم دراسة سلوك المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر مخاطر الائتمان، ومؤشر مخاطر السيولة ومؤشر مخاطر رأس المال وبيان أثرها على العائد على حقوق الملكية وذلك من خلال النموذج الخطي للمتغيرات المستهدفة .

ومن أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة هي وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما تبين وجود علاقة سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر الائتمان.

5. دراسة (Abubakar,& Ezeji) (2016) .

"Impact of Credit Risk Management on Earnings per Share and Profit after Tax"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان المتمثلة في (دخل الفوائد، القروض غير العاملة، مخصص خسائر القروض، القروض والسلفات) كمتغيرات مستقلة وبيان أثرها على الأداء المالي المتمثل في (ربحية السهم الواحد، الربح بعد الضريبة) كمتغيرات تابعة، كذلك تم إدخال حجم البنك (حجم الأصول و حقوق الملكية) كمتغير ضابط داخل النموذج القياسي،

وقامت الدراسة على عينة من البنوك التجارية المدرجة في البورصة النيجيرية وعددها (14) بنكاً، عن الفترة بين (2000-2013)، وقد استخدمت الدراسة نموذج الدالة اللوغاريتمية لإختبار فرضيات الدراسة، و اوضحت النتائج أن مؤشرات مخاطر الائتمان مدعومة بحجم البنك لها أثر إيجابي كبير على الربح بعد الضريبة، إلا أن لمخصص خسائر القروض أثر سلبي على الربح بعد

الضريبة، كما أوضحت الدراسة أنه لا يوجد أي أثر يذكر لمؤشرات مخاطر الائتمان على ربحية السهم الواحد.

مفهوم المخاطر المصرفية :

أولاً: المخاطر المصرفية :

إن المخاطر المصرفية ترتبط مباشرة بطبيعة النشاط المصرفي، فلا بد لنا من الإشارة إلى إن المخاطر التي يتعرض لها المصرف في نهاية الأمر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمصرف. حيث أنها عبارة عن الفشل في تحقيق العائد وتقاس أيضاً بدرجة التقلبات في القيمة السوقية. (ال شبيب، 2012)

فالمصارف هي مؤسسات مساهمة تسعى لتحقيق أكبر ربح، وبذلك فإنها لا بد أن تنظر إلى توظيف أصولها في أوجه تحقق هذا المسعى مع مراعاة درجة المخاطرة التي قد تتعرض لها، حيث أن هذه المخاطر من شأنها عرقلة المصارف على القيام بمهامها وتحقيق أهدافها، الأمر الذي دفع بالمسؤولين والمهتمين بقضايا القطاع المصرفي إلى تسليط الضوء بصورة واضحة على السياسات والإجراءات التي تحقق السلامة المصرفية.

ومن هنا يأتي اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء ورؤية، لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية مقياس نجاح أي مصرف ودليل على تعزيز القيمة السوقية لأسهمه. لذلك فإن المصارف تقبل المخاطر إذا كانت ضمن الإطار الذي يوافق عليه مجلس الإدارة لغرض تحقيق الأرباح (الشمرى، 2013). فمن خلال إدارة المخاطر المصرفية (Bank Risk Management) فإنها توازن بين الاستراتيجيات البديلة (Alternative Strategies) (خصائص العائد المخاطرة).

"عدم انتظام العوائد، وتذبذب في قيمتها، أو في نسبتها إلى رأس مال المستثمر، هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية" (هبال، 2012).

❖ العوامل المؤثرة في حجم المخاطر المصرفية:

إن خصوصية القطاع المصرفي المتمثلة باعتماد المصارف بشكل أساسي على أموال الغير، وإن معظم موجوداتها ومطلوباتها تتمثل بالنقد، ونشاطها الرئيسي يركز على التعامل بالأموال اقراضاً

واقتراضاً، كما تتميز بصغر حجم رأسمالها مقارنة بموجوداتها، مما يجعلها ذات درجة مخاطرة مالية عالية. لهذا فإن المصارف تعد من المؤسسات المالية ذات المخاطر المالية، وإن المخاطر التي تواجهها ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة، بل هي مخاطر الاقتصاد بمجموعه.

كذلك دخول متغيرات وقوى واتجاهات حديثة على بيئة الصناعة المصرفية أدت إلى تغير وتطور الأدوار التي تمارسها المصارف (كدور الوسيط - والوكيل - والكفيل - والمدفوعات) في طبيعة العمليات والخدمات والأنشطة التي تقوم بها وهذه المتغيرات أو العوامل هي: (الشمري، 2013)

1- زيادة حدة المنافسة (Increased Competition):

وهي زيادة حدة المنافسة في مجال جذب واستقطاب الودائع (Deposits)، كذلك في مجال منح القروض والائتمان والمنافسة السعرية وغير السعرية ومنافسة المؤسسات غير المصرفية التي تقوم بخدمات المدفوعات وخدمات المصارف الأخرى.

2- الصيرفة الاستثمارية (Investment Banking):

إن من النشاطات المهمة والحيوية التي جعلت المصارف تركز جهودها هو نشاط الصيرفة الاستثمارية من خلال الدخول إلى مجالات الاستثمار المختلفة كوساطة ومتاجرة وتكوين المحافظ الاستثمارية، وضمان الاصدارات الجديدة والتعامل مع البنود خارج الميزانية وداخلها (Off-Balance Sheet).

3- إزالة القيود (Deregulation):

وتعد من القوى المهمة والأساسية التي تميزت في رفع الكثير من الحواجز والقيود التي تقيد النشاطات المصرفية، كذلك عمليات التحرر المالي والانفتاح الاقتصادي، مما أدى إلى دخول المصارف إلى مجالات مصرفية ومالية عديدة لم تكن ضمن أنشطتها السابقة. (الشمري، 2013)

4- الإبداع المالي (Financial Innovation):

تميزت البيئة المصرفية بزيادة جوانب الإبداع والابتكار في الأدوات المالية والمصرفية، وكان من أبرزها ما يعرف ب(المشتقات) وهي أدوات مالية متنوعة ذات طابع مخاطرة عال، وقد زادت المصارف من التعامل بها، وهي ما تسمى ب(البنود خارج الميزانية) والتي أصبحت قيمتها تفوق قيمة البنود داخل الميزانية في كثير من الأحيان. (الشمري، 2013)

5- التسييد (التوريق) (Securitization):

وتعد من القوى الحديثة التي من خلالها يمكن للمصارف أن تجعل الموجودات عديمة أو قليلة السيولة، موجودات ذات درجة سيولة عالية، من خلال تحويل القروض المباشرة إلى سندات يكتب بها الجمهور، وتستفاد المصارف من مبالغها لممارسة أنشطتها المصرفية الأخرى على أن تكون هذه القروض ذات تصنيف ائتماني عالٍ. (الشمري، 2013)

6- العولمة (Globalization):

لا نعني بالعولمة كمفهوم، وإنما العولمة المالية وهي انتقال وتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود والتي تعد إحدى القوى المهمة التي زادت من التقارب العالمي، وزالت العديد من القيود، ومنحت مجالات العمل المصرفي والمالي توسعاً مما أدى إلى دخول المصارف إلى أسواق جديدة، وبالتالي زيادة حدة المخاطر التي تواجه عملياتها وأنشطتها. (الشمري، 2013)

7- التقدم التكنولوجي (Technology Advanced):

فبعد أن كان النشاط المصرفي معظمه يتم وجه لوجه مع الزبون، أصبح من خلال التقدم التكنولوجي يسمى بالمصرف الافتراضي (Vitruat Bank)، أي المصرف الذي ليس له موقع محدد، ويكون له موقع على شبكة المعلومات من خلال ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية (E-Banking) مما زاد من مخاطر العمل المصرفي. (الشمري، 2013)

❖ المخاطر المصرفية :

➤ المخاطر الائتمانية Credit Risk:

إن المخاطر الائتمانية مترافقة مع نوعية وجودة الموجودات المصرفية ومع احتمالية الفشل، وهناك صعوبة في تقييم نوعية الأصول بسبب محدودية المعلومات المتاحة عنها، وإن اكتسب المصرف موجودات مربحة فهو يفترض المخاطرة التي تبين أن المقترض سوف يفشل في سداد قيمة القرض وفوائده في الوقت المحدد. (الشمري، 2013)

ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها، وتشمل هذه البنود ما هو داخل الميزانية مثل القروض والسندات، والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، فالقروض أكبر

هذه الأنواع والتي تتصف لأكبر قدر من مخاطر الائتمان، فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة وبيئة العمليات التشغيلية للمنشأة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة للسداد أو خدمة الدين. (عثمان، 2008)، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف، كذلك فإن قدرة الفرد على إعادة رد الدين تختلف وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد، ولهذا السبب تقوم المصارف بتحليل الائتمان لكل طالب قرض، ولسوء الحظ فإن القدرة على سداد القروض ستتهار لدى المقترض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية أي مشكلة بوقت طويل، والمؤسسات المالية تتميز عن الأفراد من حيث قدرتها على تنوع مخاطر الائتمان حسب قانون الأعداد الكبيرة. (عبد العال، 2003)

لا يمكن وضع تعريف محدد لمخاطر الائتمان، إذ تختلف التعريفات من وجهة نظر لأخرى كما يلي :

- ❖ تعرف بأنها تلك المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المتعامل معه على الوفاء بالتزاماته بسبب تراجع مركزه الائتماني أو تخلفه عن السداد " فالمخاطرة الائتمانية - أقدم المخاطر بالنسبة للمصرف وهي المخاطرة الأكثر شيوعاً من بين كل المخاطر التي لا تزال قياسها الكمي صعباً. (شاهين، 2005)
 - ❖ كما تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي من المحتمل أن يتحملها المصرف، بسبب عدم قدرة العميل أو عدم وجود نية لسداد القرض وفوائده في الوقت المحدد. (هزبرة، 2016)
 - ❖ وتعرف لجنة بازل مخاطر الائتمان بأنها احتمال إخفاق المقترض بالوفاء بالتزاماته طبقاً للشروط المتفق عليها.
 - ❖ مما سبق يعرف يستخلص الباحث مخاطر الائتمان بأنها احتمال عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها، نتيجة لتعثر نشاطه أو لعدم رغبته في ذلك، مما يؤثر سلباً على التدفقات النقدية الداخلة للمصرف.
- والجدير بالذكر أن مخاطر الائتمان هي بالطبع، المخاطر الرئيسة لمعظم المصارف، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

1- مخاطر الطرف المقابل (Counterparty Risk): وهي المخاطر المرتبطة بانخفاض الجدارة الائتمانية للجهات التي يتعامل معها المصرف أي انخفاض جودة عملاء المصرف.

2- مخاطر البلدان (Country Risk): هو خطر تخلف حكومة أجنبية عن سداداتها أو أي التزامات أخرى، وتنتج هذه المخاطر نتيجة للاضطرابات السياسية والاقتصادية.

3- مخاطر التسوية (Settlement Risk): وهي المخاطر المرتبطة بالمعاملات التي لم يتم تسليمها مقابل الدفع. مما يعني أن المصرف قد يدفع لطرف مقابل، ويخفق في الحصول على التسوية المقابلة، مثل الخطابات أو عدم وجود ضمانات تغطي قيمة الكفالة. والمصارف تقوم بتقييم المخاطر الائتمانية من خلال توجيه ثلاثة أسئلة أساسية هي:

- ما هو معدل الخسارة التاريخية للقروض والسلفيات ؟
- ما هي الخسائر المتوقعة في المستقبل ؟
- كيف يقوم المصرف بالاستعداد للخسائر المتوقعة ؟

❖ صور المخاطر الائتمانية:

إن توقع المخاطر الائتمانية من قبل المصرف التجاري وتحليل هذه المخاطر المتوقعة والتحوط لها يساهم في تعزيز نمو وتطوير المصرف ويساعده على استرداد الأموال التي قام باقتراضها والحصول على العوائد المرتبطة بها، كما أن هناك تنوعاً وتعددًا للمخاطر التي تحيط بالعملية الائتمانية بعضها يتعلق بالعمل كمقترض وبعضها يتعلق بالنشاط، وبعضها يتعلق بالظروف العامة... وبالتالي بإمكاننا تصوير المخاطر الائتمانية وفقاً لمصدرها فيما يلي: (فائق، 2015)

1- المخاطر المتعلقة بالعمل:

ينشأ هذا النوع بسبب السمعة الائتمانية للمقترض ومدى ملائته المالية وسمعته الاجتماعية ووضعته المالي وسبب حاجته للقروض والغرض منه، ولتجنب هذه المخاطر يجدر بالمصرف التأكد من أهلية العميل وملائته المالية، وتحليل طلب القرض المقدم بحذر.

2- المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه العميل:

ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل، إذ من المعروف أن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع. ويمكن التحوط من هذه المخاطر بإجراء دراسة تحليلية لتلك الظروف وتوقع احتمال وقوعها ودرجة شدتها وفي ضوء النتائج يقرر المصرف فيما إذا يمنح القرض أو يحجم عنه.

3- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:

تختلف درجة هذه المخاطر من عملية لأخرى وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية، فمثلا مخاطر الإقراض بضمان الأوراق التجارية تختلف عن مخاطر الإقراض برهن عقاري، كما أن الإقراض للمقاولين ترتبط مخاطره بكفاءة المقاول وخبرته وملائته وإدارته. (شقيري وآخرون، 2012)

4- المخاطر المتعلقة بأخطاء المصرف:

وتسمى بمخاطر الالتزام، وترتبط بمدى قدرة إدارة الائتمان في المصرف على متابعة القروض المتقدمة للعملاء والتحقق من التزام العميل بالشروط المطلوبة، أو عدم قانونية إدارة الائتمان في المصرف أو انخفاض مستويات المقدرة أو الجدارة، ومن الأخطاء التي تحدث والتي تسبب في زيادة درجة المخاطر عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل المقرض والتي تم وضعها كضمان للقرض وقيام العميل بسحب تلك الوديعة.

5- المخاطر المتعلقة بالغير:

ترتبط هذه المخاطر بمدى تأثير العميل والمصرف بأية أحداث أو تغييرات خارجة عن إرادتهم، كإفلاس أحد عملاء المصرف ذو المديونية العالية.

6- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة للبلد:

تعود هذه المخاطر إلى اختلاف العوامل السياسية والأنظمة والقوانين والسياسات الاقتصادية للبلد، لذا تختلف من بلد لآخر.

7- المخاطر المتعلقة بالبعد الجغرافي:

حيث يضيف Carling k أن، مخاطر محفظة القروض تتزايد بازدياد البعد الجغرافي بين المصرف والمقترض وذلك بسبب ارتفاع مستويات لا تناسقية المعلومات، والذي يؤول تفسيره إلى أن بعد المسافات الجغرافية بين المصرف والعميل تخلق عوائق جديدة تحد من قدرة المصرف على الإلمام التام بكافة المعلومات والظروف المحيطة بالعميل، والتأكد منها.

مفهوم الأداء المالي :

أولاً: مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

مفهوم الأداء المالي:

إن مفهوم الأداء المالي يعد من المفاهيم المهمة في عالم الأعمال حيث يُعبر عنه بمقاييس ومؤشرات تبين مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق أهدافها باستخدام الموارد المتاحة بصورة جيدة. حيث يعد الأداء المالي مقياساً عاماً للإدارة المالية للشركات خلال فترة زمنية معينة، كما يستخدم كوسيلة مقارنة بين الشركات، أو القطاعات المتماثلة. (وهذان، 2017)

وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات المتناولة لموضوع الأداء المالي إلا أنه لم يتم الاتفاق حول مفهوم محدد للأداء المالي، فهناك العديد من المفاهيم نسردها منها ما يلي:

❖ يعرف الأداء المالي على أنه: مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة، أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية. (مسعودي، 2015)

❖ ويعرف الأداء المالي بأنه: مدى فعالية وكفاءة المصارف في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، وتعتبر نسب التحليل المالي ومؤشرات التوازن المالي من أبرز مؤشرات الأداء المالي. (إلهام، 2016)

❖ ويتفق الباحث مع (النحال، 2016) على أن: مفهوم الأداء المالي يعد من المفاهيم الجوهرية في منظمات الأعمال بصورة عامة والمنشآت المصرفية بصورة خاصة، وحيث يمكن القول أنه المحصلة النهائية لسير أنشطة الوحدة الاقتصادية وأعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، حيث يعبر عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستغلال الأمثل لمواردها

المتاحة المالية والبشرية بكفاءة وفاعلية لإنجاز الأهداف المرسومة خاصة الأهداف المالية، ومدى قدرتها على الوفاء بتعهداتها والتزاماتها اتجاه الغير.

كما يعد تقييم الأداء المالي عملية مهمة وضرورية لمعرفة مدى تحقيق المصرف لخطته وأهدافه، وهي ركنًا مهمًا للعملية الرقابية، وتنبع أهمية تقييم أداء المصارف من عدة نواحي أبرزها أنه يشكل أساسًا لقياس مدى نجاح المصرف ومدى سعيه لمتابعة نشاطه لتحقيق أهدافه، وأنه يوفر نظام معلومات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

ولابد أن تأخذ عملية تقييم الأداء الناجحة بعين الاعتبار ثلاث ركائز أساسية هي: (القيسي، 2017)

- 1- الاقتصاد في استخدام الموارد: وهي مدى كفاءة المصرف في الحصول على الموارد الاقتصادية الجيدة بأقل تكلفة ممكنة، وهو ما يتطلب وجود نظام رقابي فعال داخل المصرف.
 - 2- الكفاءة: والتي تعكس مدى نجاح المصرف في استخدام أقل كمية من المدخلات لإنتاج أكبر قدر من المخرجات.
 - 3- الفاعلية: والتي تعكس مدى تحقيقا لمصرف لأهدافه الرئيسة والفرعية، ومدى انسجام الأهداف المحققة والأساليب المتبعة في تحقيقها مع الأهداف المخطط لها، وتكشف الانحرافات وأسبابها وسبل تصحيحها وتلافيها في المستقبل.
- من ناحية أخرى، تستند معايير تقييم الأداء على مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها لقياس ومقارنة مستوى الأداء المحقق، والتي تتضمن ما يلي: (النعمي وآخرون، 2007)
- 1- معايير تاريخية: وهي التي تقوم على مقارنة المؤشرات المالية الحالية بالمؤشرات التاريخية للمصرف وتحديد مدى التحسن أو التراجع في تلك المؤشرات.
 - 2- معايير مستهدفة: وتقوم على مقارنة أداء المصرف مع المعايير المخطط لها.
 - 3- معايير الصناعية: وهي التي تقوم على مقارنة أداء المصرف مع باقي المصارف.

مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي:

مؤشرات الربحية:

وتقيس قدرة المصرف على توليد أرباح من توظيفه للأموال، ومنحه للقروض وتقدي للخدمات المصرفية المختلفة، ومن هذه المؤشرات التي تخص الدراسة :

نموذج العائد على حقوق الملكية:

في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم أداء المصرف، من خلال تحليل النسب والذي سمي بنموذج العائد على حقوق الملكية ، وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، وكذلك مخاطر التشغيل مخاطر رأس. (عبد العال، 2003)

وأعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة. (قريشي، 2004)

ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة كما يلي:

❖ فيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام (ديبونت - Dupont system) حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول (ROA) ، كما يبين قدرة الرافعة المالية (EM) على رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

ويتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما: (ياسمينه، 2014)

- صافي هامش الربح (NPM): الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس هامش الربح بالمعادلة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

- منفعة الأصول (AU): ويسمى استعمال الأصول ، حيث يدل هذا المؤشر على الإستغلال الاستعمال الأفضل للأصول ، أي إنتاجية الأصول و تقاس منفعة الأصول بالمعادلة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

$$(ROA) = (NPM) (AU)$$

وعليه فإن:

أي أن أي زيادة في العائد على الأصول يمكن أن يكون سببها إما كفاءة الإدارة في إدارة تكاليفها، أو الإنتاجية الجيدة لأصولها. (عبدالعال، 2003)

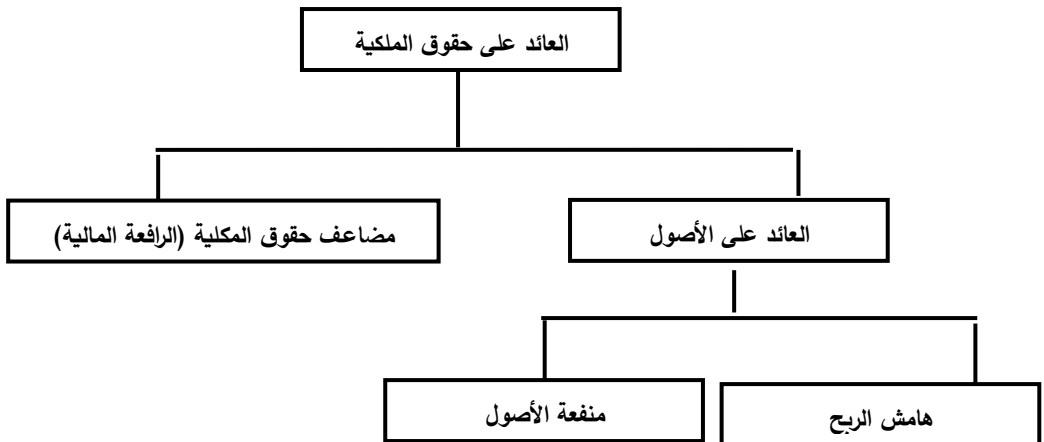
أما المساهمة الثانية لنظام (ديبونت – Dupont system) هي شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

حيث أن الفرق بين الاثنين يظهر من استخدام الرافعة المالية، و ذلك من خلال ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يسمى بالرافعة المالية الذي يقاس بالعلاقة التالية: (ياسمينه، 2014)

$$ROE = EM \times ROA$$

- مع العلم أن مضاعف حق الملكية = (إجمالي الأصول / حقوق الملكية)
- وأخيراً يمكن حساب معدل العائد على حقوق الملكية بالعلاقة التالية:

$$ROE = NPM \times UA \times EM$$



الشكل (4)

معدل العائد على حقوق الملكية وفق نموذج (ديبونت Dupont system)

المصدر: طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد و المخاطرة)، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001، ص 91.

الإطار العملي للدراسة

منهجية الدراسة

منهج الدراسة و مصادر جمع البيانات:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الإحصائي الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة اختبارية يعتمد فيها الباحث على بيانات فعلية مستخلصة من التقارير المالية للمصرف الليبي الخارجي خلال الفترة من (2010م-2018م)، وتم اختيار المنهج العلمي المتبع بسبب أنه منهج مناسب للبيانات الكمية التي تعبر عن الجانب التحليلي للدراسة.

مصادر جمع البيانات:

1- المصادر الثانوية:

وتتمثل هذه المصادر بالدرجة الأولى في الدوريات و الدراسات السابقة والمنشورات والمقالات، وكذلك اعتمدت الدراسة على الكتب والمراجع وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت.

2- المصادر الأولية:

نظراً لعدم امكانية تغطية كافة جوانب الدراسة، سيتم الاستعانة بالمصادر الأولية المتمثلة في البيانات المالية المستخلصة من التقارير المالية السنوية للمصرف محل الدراسة، إلى جانب الاختبارات الاحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

الأسلوب الإحصائي المتبع في تحليل البيانات:

لمعالجة البيانات وتحليل نتائج الدراسة سيتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار (22) وإجراء الاختبارات الإحصائية (تمهيداً لاختبار فرضية الدراسة)، وتم اختيار هذه الأساليب بسبب ملاءمتها لطبيعة الدراسة حيث تم اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من أن المتغيرات تخضع للتوزيع الطبيعي طول فترة الدراسة، كما سيتم اختبار الارتباط الذاتي بمقياس (دارين واتسن) ومعامل تضخم التباين (VIF) للتأكد من خلو المتغيرات من مشكلة الارتباط الذاتي، وأخيراً تم اختبار بواقي النموذج بمقياس الارتباط التسلسلي واختلاف التباين للتأكد من عدم وجود انحدار مزيف للنموذج القياسي، وهذه أهم أساليب التحليل الإحصائي والمتمثلة في الآتي:

1- اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

2- تحليل الانحدار البسيط.

3- تشخيص بواقي النموذج

التعريفات الإجرائية للمتغيرات وطرق قياسها:

1. المتغير المستقل:

المخاطر الائتمانية: Credit Risk

وهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة العملاء وغيرهم من الأطراف المقابلة على سداد التزاماتهم تجاه الجهات المقرضة في الوقت المحدد (Sydbank group, 2016).

وتقاس مخاطر الائتمان بعدة مقاييس، اختار منها الباحث مخصص القروض المشكوك في تحصيلها كما في دراسة (أبو خريص، 2011):

مخاطر الائتمان = (مخصص القروض المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض)

2. المتغير التابعة:

العائد على حقوق الملكية: (Return On Equity)

يقيس معدل العائد على الملكية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك، وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. (هندي، 2006)

واختار الباحث هذا المؤشر كما في دراسة (Ruziqa, 2013) ، ويمكن قياسه كالآتي:

العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية)

عرض نتائج التحليل المالي لمتغيرات الدراسة:

1. المتغير المستقل:

• مخاطر الائتمان

يبين الجدول (1) تطور مؤشر مخاطر الائتمان للمصرف الليبي الخارجي خلال الفترة من (2010-2018):

جدول (1)

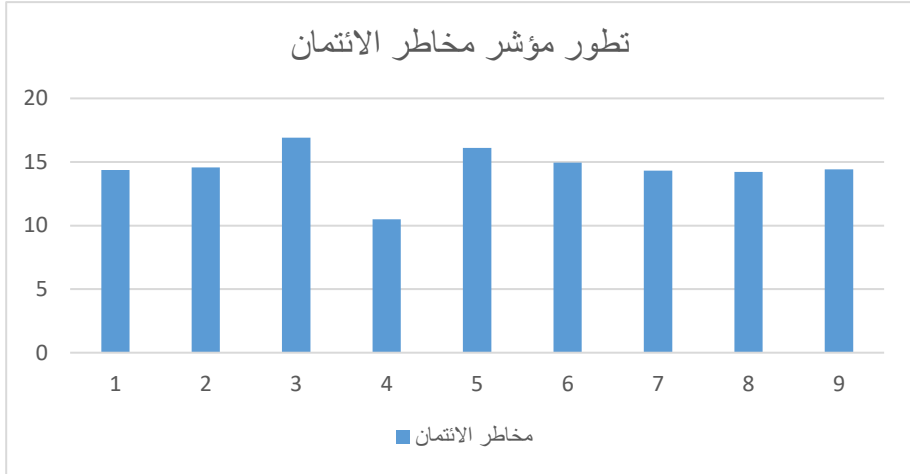
تطور مؤشر مخاطر الائتمان

السنوات	مخصص القروض المشكوك في تحصيلها	إجمالي القروض والتسهيلات	مخاطر الائتمان (CR) %
2010	240,543,382	1,671,869,936	14.38
2011	258,396,597	1,773,631,915	14.56
2012	224,405,452	1,326,759,892	16.91
2013	222,481,058	2,118,908,998	10.49
2014	288,988,669	1,794,407,714	16.10
2015	218,882,770	1,463,288,770	14.95
2016	225,542,483	1,573,428,483	14.33
2017	229,884,995	1,617,137,890	14.21
2018	246,606,971	1,708,184,467	14.43
المتوسط	239,525,820	1,671,968,516	14.34

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً على القوائم المالية للمصرف الليبي الخارجي.

يتضح من الجدول السابق أن هناك تذبذب في مخاطر الائتمان، فكانت في حالة ارتفاع تدريجي خلال السنوات (2010، 2011، 2012) ، ثم انخفضت في سنة 2013 إلى مستوى (10.49%)، حيث وصلت مخاطر الائتمان إلى أدنى مستوى رغم زيادة إجمالي القروض والتسهيلات

ووصولها إلى قيمة (2,188,908,998) ، إلا أن معظم التوظيفات منخفضة المخاطر وكانت مخاطر الائتمان بمتوسط عام (14.34٪) خلال فترة الدراسة.



يوضح الشكل (4)

تطور مؤشر مخاطر الائتمان للمصرف الليبي الخارجي خلال فترة من (2010-2018)

2. المتغير التابع:

- معدل العائد على الملكية:

يبين الجدول () تطور معدل العائد على حقوق الملكية للمصرف الليبي الخارجي خلال الفترة من (2010-2018):

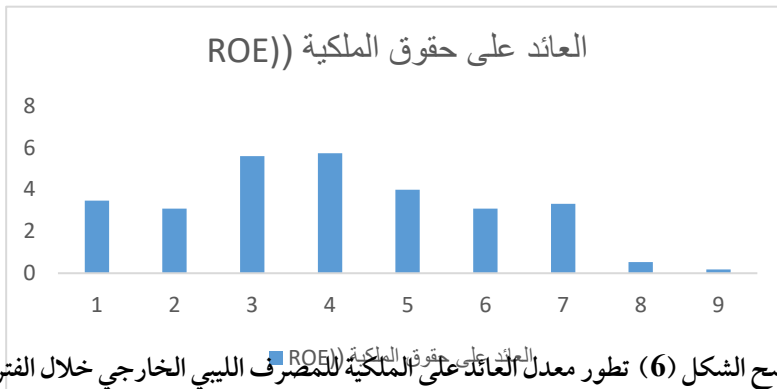
الجدول ()

السنوات	صافي الربح بعد الضريبة	إجمالي حقوق الملكية	العائد على حقوق الملكية (ROE) %
2010	126,636,166	3,657,833,312	3.46
2011	119,216,715	3,858,137,896	3.09
2012	228,871,132	4,087,009,028	5.59
2013	246,238,573	4,290,061,792	5.73
2014	10178,370,2	4,468,432,002	3.99

3.08	4,334,713,372	133,718,630	2015
3.32	4,334,713,375	144,210,226	2016
0.54	146,503,190,4	22,634,579	2017
0.18	4,213,137,724	7,938,362	2018
3.22	4,159,393,516	134,203,844	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً على القوائم المالية للمصرف الليبي الخارجي

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل العائد على الملكية كان في نسق تصاعدي خلال السنوات (2005، 2006، 2007) على التوالي، حيث سجلت سنة (2007) أعلى معدل عائد على الملكية خلال فترة الدراسة ليصل إلى مستوي (13.71٪)، ثم أخذ في الهبوط مع نهاية سنة (2008) بسبب انخفاض حجم الأرباح إلى مستوى قدره (112,954,985)، متأثراً بالأزمة المالية العالمية، وصولاً إلى سنة (2011) التي سجلت أدنى معدل عائد على الملكية ليصل إلى مستوى (3.18٪) في تلك السنة، وذلك نتيجة الأحداث التي شهدتها ليبيا، ثم عاد في الارتفاع مجدداً خلال السنتين (2012، 2013) بسبب ارتفاع الأرباح إلى (228,871,132)، (246,238,573) على التوالي، مع ارتفاع حجم حقوق الملكية خلال السنتين ولكن بنسبة أقل، كما تجدر الإشارة إلى أن حجم الأرباح في سنة (2013) سجل أعلى مستوى خلال فترة الدراسة نتيجة حالة الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها البلاد، كذلك بلغ متوسط العائد على الملكية (6.68٪) خلال فترة الدراسة.



يوضح الشكل (6) تطور معدل العائد على الملكية للمصرف الليبي الخارجي خلال الفترة من

(2018-2010)

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

- اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

لتحديد فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، تم استخدام اختبار كولمجروف سميرونوف (Kolmogorov – Smirnov) و شابيرو ويلك (Shapiro-Wilk).

جدول () نتائج اختبار كولمجروف سميرونوف و شابيرو ويلك

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
العائد علي الملكية	.236	10	.122	.860	10	.076
مخاطر الائتمان	.168	10	.200*	.940	10	.553
*. This is a lower bound of the true significance.						
a. Lilliefors Significance Correction						

أظهرت النتائج في الجدول رقم () إن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار (Kolmogorov – Smirnov) تساوي (0.122) للعائد على الملكية، كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للتوزيع الطبيعي لمخاطر الائتمان (0.200) وهما أكبر من (0.05) وتشير إلى أن بيانات المتغيرين تتبع التوزيع الطبيعي. كما دعم اختبار (Shapiro-Wilk) نفس النتائج، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للتوزيع الطبيعي لمخاطر الائتمان والعائد على الملكية (0.553) و (0.076) على التوالي وكلاهما أكبر من (0.05) ويتبعان التوزيع الطبيعي.

اختبار فرضية الدراسة ومناقشتها:

للتحقق من الفرضية، تم استخدام ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ولتحديد مقدار التباين في قيمة المتغير التابع بسبب تأثير المتغير المستقل تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Model).

فرضيات الدراسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان (x) على عائد الملكية (y).

Coefficients ^a								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	16.703	6.450		2.590	.032		
	مخاطر الائتمان	-.699	.444	-.486	-1.573	.154	1.000	1.000
a. Dependent Variable: العائد علي الملكية								

جدول (2) نتائج تبين الانحدار لتحديد أثر مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية

نوع الدالة	المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T-Test)	الدلالة الإحصائية (T-Test)	الدلالة الإحصائية (F-Test)	معامل الارتباط	معامل التحديد	القرار
دالة خطية	الثابت (b ₀)	16.703	2.590	0.471	0.154	0.486	0.236	قبول الفرضية الفرعية الأولى
	مخاطر الائتمان (x ₁)	-0.699	-1.573	0.154				
	y=16.703 -0.699 x + ε							
	حيث أن : y ₁ العائد على حقوق الملكية ، x ₁ مخاطر الائتمان							
	قيمة F = 2.475 ، درجات الحرية (1 ، 8) ، قيمة F الجدولية = 5.32							

نلاحظ من الجدول أن قيمة معامل الارتباط بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على الملكية بلغ (0.486)، أي أن هناك علاقة ليست بقوة، كما أن قيمة معامل التحديد تساوي (0.237) بمعنى أن مخاطر الائتمان مسؤولة عن تفسير (23.7٪) من المتغيرات التي تؤثر على معدل عائد الملكية، وهناك ما نسبته (76.3٪) ترجع لعوامل أخرى بالإضافة لحد الخطأ العشوائي، ولتحديد العلاقة بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية، فإن قيم الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط في النموذج أكبر من (0.05)، وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ومخاطر الائتمان والأداء المالي المتمثل بمعدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن مخصص القروض المشكوك في تحصيلها الذي يعد مؤشر لمخاطر الائتمان، (وإن كان يؤدي إلى ضياع فرصة استثمار هذه الأموال)، فإن وضعه لمواجهة الخسائر المحتملة أكبر من كونه له تأثير على الأرباح، كما أن معظم قروضه تمنح بعد دراسة متأنية ودقيقة لطلبات القروض. لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان (x) على عائد الملكية (y)".

تشخيص بواقي النموذج (Residual Diagnostic Tests):

للاعتناء على النتائج الخاصة بنموذج الدراسة، يجب التأكد من خلو بواقي النموذج من الارتباط التسلسلي (Serial Correlacion)، واختلاف التباين (Heteroskedasticity)، وقد تم اختبار بواقي النموذج والحصول على النتائج المبينة في الجدول.

الجدول (22) يبين تشخيص بواقي النموذج

النتيجة	P-Value	F-Statistic	الاختبار
لا يوجد اختلاف تباين	0.1896	2.1282	Heteroskedasticity
لا يوجد ارتباط تسلسلي	0.4768	0.8620	Serial Correlacion

- حيث أن قيمة P-Value للاختبارين أكبر من 0.05

النتائج والتوصيات

- نتائج الدراسة:

بعد تحليل البيانات ومعالجتها تم التوصل للنتائج التالية:

1. أكدت الدراسة على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان على الربحية المتمثلة بالعائد على الملكية، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، واختلفت مع دراسة (وهداناً 2017) التي بينت أن مخاطر الائتمان ترتبط بعلاقة عكسية مع عائد الملكية، وأخيراً أكدت دراسة (الغصين والعلي، 2010) على وجود علاقة سلبية ضعيفة بين مخطر الائتمان وعائد الملكية.
2. بينت نتائج الدراسة وجود كفاءة في إدارة المخاطر الائتمانية، وكذلك كفاية المخصصات المالية المجنبه للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية.
3. توصلت الدراسة إلى أن المصرف الليبي الخارجي كان ملتزماً برفع رأس المال المدفوع تدريجياً وذلك تطبيقاً لمتطلبات لجنة بازل الثانية، ولزيادة متانة المركز المالي للمصرف.
4. عدم توفر البيانات المالية اللازمة عن المصرف الليبي الخارجي لفترات أطول كان من العوائق الأساسية للدراسة، الأمر الذي يشير إلى عدم التزام المصرف بمقررات لجنة بازل الثانية خاصة بما يتعلق بالدعامة الثالثة وهي انضباط السوق التي تشير إلى ضرورة إفصاح المصرف عن البيانات حول عمليات إدارة المخاطر المالية لديها.
5. يعود انخفاض الأرباح لدى المصرف الليبي الخارجي خلال السنوات (2017-2018) إلى خسائر إعادة التقييم في الأصول الأجنبية، و السياسات الائتمانية المتحفظة، والتي لها دور كبير في عدم قيام المصرف بتمويل مشروعات ذات مخاطرة.

توصيات الدراسة:

بعد عرض النتائج توصي الدراسة بالآتي:

- 1- زيادة الاهتمام بمحفظة القروض المصرفية المباشرة وتطوير أساليب الائتمان وسياساته وأسابليه، وإعادة هيكلة التنوع لتصبح أكثر مثالية بحيث يتم تحسين الأداء المالي.
- 2- عدم تركيز الأصول الحساسة تجاه الفائدة في بند (الأرصدة لدى المصارف) وزيادة الاستثمار في محفظة السندات ذات أسعار الفائدة المتغيرة (المعومة) والقروض المباشرة بما يضمن تحقيق عائد أعلى.
- 3- العمل على زيادة حجم القروض الممنوحة بما يتلاءم مع الزيادة الحاصلة في حجم رأس المال، كذلك زيادة الأوزان النسبية للموجودات الخطرة التي من شأنها زيادة الربحية.

- 4- إعادة الهيكلة في تكوين مخصصات تدني القروض والتسهيلات الائتمانية بما يتناسب مع مفهوم تكلفة الفرصة البديلة.
- 5- زيادة الإفصاح والشفافية بالمعلومات المالية وغير المالية وخاصة عن المخاطر الحالية والمحتملة التي يواجهها المصرف.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. الشمري ناظم، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، 2013، الأردن.
2. عبد العال حماد، طارق، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة، 2001، الدار الجامعية للنشر الإسكندرية.
3. عبد العال حماد، طارق، إدارة المخاطر، 2007، جامعة عين شمس، الدار الجامعية.
4. هندي، منير، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، 2006، جامعة طنطا المكتب العربي الحديث

الرسائل والدوريات العلمية :

1. وهدان، ثائر، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، 2017.
2. اشكيرو، محمد، تقييم المخاطر وأثرها على أداء البنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراة، الأردن، 2010.
3. أبو خريص، ميلود "أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية" دراسة مقارنة على المصارف التجارية الليبية، الأردن، 2011.
4. الغصين والعلي، أثر المخاطرة المالية على تقييم أداء المصارف " دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية" جامعة دمشق، 2011.

الدراسات الأجنبية:

1. Abubakar & Others "Impact of Credit Risk Management on Earnings per Share and Profit after Tax" The Case of Nigerian Listed Banks, Journal of Economics and Finance, Volume 7, Issue 6 Ver. IV (Nov. – Dec). 2016.